

تقييم دور البرامج الحكومية في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر

Évaluation du rôle des programmes gouvernementaux dans la réduction du chômage en Algérie

أ.جخيوة الطاهر

المركز الجامعي افلو - الجزائر

tahirdj37@yahoo.com

أ.الشائع أمحمد*

جامعة بسكرة - الجزائر

algeria_med@yahoo.com

Received:01/11/2017

Accepted:17/12/2017

Published: 31/12/2017

ملخص:

تعتبر البطالة واحدة من أخطر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لأسباب متعددة، تختلف حدتها من بلد لآخر؛ ولهذا تأخذ حيزا كبيرا للدراسة من طرف حكومات دول العام.

وقد تعرض الاقتصاد الجزائري إلى بطالة مزمنة على غرار العديد من دول العالم خاصة بعد الاستقلال وإبان العشرية السوداء؛ مما دفع مشكلة البطالة إلى تصدر أولويات المشاكل التي وجبت حلول عاجلة من طرف الحكومة وهذا ما انتهجته الحكومة الجزائرية خاصة بعد سنة 1999 من خلال برامج مختلفة للحد من ظاهرة البطالة.

لذا تأتي الدراسة لتلقى الضوء على هذه الظاهرة من خلال تحديد أهم مسيبتها والحلول المقترحة.

الكلمات المفتاحية: البطالة، البرامج الحكومية، سياسات التشغيل

تصنيف E24 ;J64

Résumé :

Le chômage est l'un des problèmes économiques et sociaux les plus sérieux auxquels font face les économies des pays développés et en développement pour diverses raisons, qui diffèrent d'un pays à l'autre.

L'économie algérienne a été soumise à un chômage chronique dans le monde, surtout après l'indépendance et pendant la décennie noire

* المؤلف المرسل: أ.الشائع أمحمد ، الإيميل : algeria_med@yahoo.com

Cela a conduit au problème du chômage qui a mené aux problèmes de solutions urgentes du gouvernement. Le gouvernement algérien a été suivi, surtout après 1999, Du chômage.

Ainsi, l'étude vient éclairer ce phénomène en identifiant les principales causes et les solutions proposées.

Mots-clés: chômage, programmes gouvernementaux, politiques de l'emploi

Jel Classification Codes: E24 ;J64

1. مقدمة:

تعتبر البطالة المشكلة الأولى في مختلف اقتصادات دول العالم، بالنظر للتأثير السلبي لها على مختلف الأصعدة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية...)، بالرغم من اختلاف مضمونها في كل من هذه الاقتصادات، وقد أصبحت تمثل احد التحديات الأساسية وهذا ما حتم البحث في أسبابها وسبل مواجهتها مكانة مهمة و متميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي على اختلاف مدارسه واتجاهاته سواء كان فكراً كلاسيكياً أو ماركسياً أو كلاسيكياً جديداً أو كينزياً أونقدياً.

ففي الجزائر و على الرغم من سياسات التشغيل المنتهجة من طرف الحكومة إلا أنها لا تزال تعاني كبقية البلدان - خاصة البلدان العربية- من ارتفاع غير عادي في نسبة البطالة، وهو أمر يؤثر مباشرة على جهود التنمية و الانفتاح في الاقتصاد الجزائري؛ و لعل التعامل مع نسب بطالة مرتفعة يختلف كلية عن ما هو سائد في البلدان المتطورة أين تسود معدلات بطالة منخفضة نوعا. رغم ارتفاع نسبة النمو خلال الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2000 إلا أن البطالة لا تزال مرتفعة خلال هاته الفترة مقابل انخفاضها بعد سنة 2000.

فخلال هذه الدراسة سوف نتطرق إلى السياسات المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية لمجابهة ارتفاع معدل البطالة.

1.1. الإشكالية: ما هو الدور الذي لعبته سياسات التشغيل في الجزائر للحد من ظاهرة البطالة؟

ولتفصيل أكثر حول الدراسة سوف نتطرق في هذه المداخلة للنقاط التالية:

- تعريف البطالة، أنواعها و آثارها.

- تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر.

2. تعريف البطالة، أنواعها و آثارها

1.1.2. تعريف البطالة.

تعد البطالة من أكبر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم و الدول، و تختلف حدتها من دولة لأخرى و من مجتمع لآخر، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم المشاكل الاجتماعية و تمثل تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي.

1.1.2. تعريف البطالة.

يعرّف العاطل عن العمل)حسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية(على انه:"كل قادر على العمل، وراغب فيه، وباحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد."وتقاس البطالة بحساب معدل البطالة، وهو

يساوي نسبة الأفراد العاطلين عن العمل إلى قوة العمل المتاحة، ومصدر البيانات في حساب هذا المعدل هي التعدادات السكانية التي تقوم بها الأجهزة الإحصائية و المسوحات الإحصائية التي تعدها مكاتب إحصاءات العمل. (محمد جلال مراد، 2010، صفحة 12) و تُعرف على أنه أي شخص لا يمتلك أي مهنة وهو تعريف غير واضح و ناقص (سوزان حسن أبو العينين، 2004، صفحة 115).

في التعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن " العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل و هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده " (ياسر محمد جاد الله محمود، 2006، صفحة 7)

و فيما يلي الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل فيما يلي: (ياسر محمد جاد الله محمود، 2006، صفحة 7)

- العمال المحيطين و هم الذين في حالة بطالة فعلية و يرغبون في العمل، و لكنهم لم يحصلوا عليه و يئسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل. و يكون عددهم كبيرا خاصة في فترات الكساد الدوري.

- الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل و هم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت.

- العمال الذين لهم وظائف و لكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيّبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض العطل و غيرها من الأسباب.

- العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، و هم من يعملون لحساب أنفسهم.

- الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن و الذين أحيوا على التقاعد.

- الأشخاص القادرين على العمل و لا يعملون مثل الطلبة، و الذين بصدد تنمية مهاراتهم.

- الأشخاص المالكين للثروة و المال القادرين عن العمل و لكنهم لا يبحثون عنه.

- الأشخاص العاملين بأجور معينة و هم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل.

و عليه يتبين أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا، و في ذات الوقت ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين.

2.2. أنواع البطالة: يمكن تحديد أنواع البطالة كالآتي:

- البطالة الاحتكاكية: هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني. يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة. وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل (علي غربي،، 2002، صفحة 65) يمكن أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي :

- الافتقار إلى المهارة و الخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح .
- صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل و التخصص الدقيق.
- التغير المستمر في بيئة الأعمال و المهن المختلفة. الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة و متجددة باستمرار.

- البطالة الهيكلية: تعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف و التباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة و هيكل الطلب عليها. يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين و الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة (المجلس الإقتصادي والإجتماعي، 2007، صفحة 39)

- البطالة الدورية أو الموسمية: ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال و عدم كفاية الطلب الكلي على العمل كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية . يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة.

1.2.2. تصنيفات أخرى للبطالة.

إضافة لما تم تحديده من أنواع للبطالة، يضيف الباحثون في مجال الاقتصاد الكلي لذلك التصنيفات التالية للبطالة.

- البطالة الاختيارية و البطالة الإجبارية: البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة، أما البطالة الإجبارية فهي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله أي دون إرادته مع أنه راغب و قادر على العمل عند مستوى أجر سائد، وقد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو احتكاكية.

- البطالة المقنعة و البطالة السافرة: تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئاً تقريباً حيث أنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فأن حجم الإنتاج لن ينخفض. أما البطالة السافرة فتعني وجود عدد من الأشخاص القادرين و الراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجده، فهم عاطلون تماماً عن العمل، قد تكون البطالة السافرة احتكاكية أو دورية (المجلس الإقتصادي والإجتماعي، 2005، صفحة 119)

- البطالة الموسمية و بطالة الفقر: تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعداداً كبيرة من العمال مثل الزراعة، السياحة، البناء وغيرها و عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات ما يطلق عليه بالبطالة الموسمية، ويشبه هذا النوع إلى حد كبير البطالة الدورية و الفرق الوحيد بينهما هو أن البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة المدى. أما بطالة الفقر فهي تلك الناتجة بسبب خلل في التنمية و تسود هذه البطالة خاصة في الدول المنهكة اقتصادياً.

- البطالة الطبيعية: تشمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية و البطالة الاحتكاكية و عند مستوى العمالة الكاملة، و يكون الطلب على العمل مساوياً لعرضه، أي أن عدد الباحثين عن العمل يساوي لعدد المهن الشاغرة أو المتوفرة، أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب. و عليه فإن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل.

3.2. البطالة عند المدارس الاقتصادية :

- البطالة عند المدرسة التقليدية (الكلاسيك): كان الاقتصاديون الكلاسيك يعتقدون في أن البطالة حالة وضعية مؤقتة ليس لها صفة الدوام. أي أنها خلل مؤقت سرعان ما تستطيع قوى التوازن التغلب عليها وإعادة الاقتصاد الوطني إلى حالة العمالة وكانوا يبنون هذه الفكرة على أن منشأ البطالة يرجع إلى زيادة النفقات التي تسببها زيادة الأجور . فإذا ما قبل العمال أجوراً أقل، أمكن توظيفهم من جهة، وأمکن تخفيض النفقة ثم السعر مما يساعد على بيع المنتجات من الجهة الأخرى وبالتالي يعود مستوى الإنتاج إلى ما كان عليه وتنتفي البطالة.

- البطالة عند المدرسة الحديثة (كينز) أشار التحليل الكينزي إلى ان البطالة صفة ملازمة للتقلبات الاقتصادية، وخصوصاً في مرحلة الكساد التي قد تمتد لفترات طويلة ، ان لم تتدخل الدولة

لرفع مستوى الطلب الكلي. ويبعني كينز فكرة استمرار البطالة لفترة طويلة على أساس ان بطالة جزء من عوامل الإنتاج يعني انخفاض الطلب الكلي ، نظراً لأن عوائد هذا الجزء المعطل من عوامل الإنتاج ستؤدي إلى خفض الدخل الكلي عن ذي قبل. ز وهبوط الدخل أي هبوط الطلب وما يطلق عليها كينز الطلب الفعال . وعلى هذا لا بد من زيادة الطلب الفعال، فالإنتاج والتوظيف.

– البطالة عند العلماء المسلمين: أبو حامد الغزالي : إن الأنشطة الاقتصادية والصناعات تحتاج إلى تعليم ومكابدة في الصبا ، وإذا غفل بعض الناس عن القيام بذلك في بداية عمرهم أو منعهم من ذلك مانع ، فالنتيجة أن يصبحوا عاجزين عن العمل ، فيأكلون من عمل غيرهم ، فيكونون عالة على الغير ، وإذن هم عاطلون .. وقد أحاط الغزالي –رحمة الله- بمفهوم البطالة، واتساعه ليشمل ما يعرف حديثاً بالبطالة المستمرة .. وقد أظهر –رحمة الله- العلاقة بين البطالة والعديد من الانحرافات والاضطرابات .

– ابن سينا : يعتبر ابن سينا من أوائل رواد الاقتصاد الذين بحثوا موضوع العمالة الكاملة ، وطلبوا الدولة بأن تبذل قصارى جهدها لتشغيل أكبر عدد من أفراد الدولة حتى لا يبقى الناس بدون عمل، وفي هذا يقول ابن سينا في كتابه (الشفاء) : (من واجب الحاكم أن يحرم البطالة والتعطل ، فلا يكون في المدينة إنسان معطل ليس له مقام محدود ، بل يكون لكل واحد منهم منفعة في المدينة) .

– أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة وعلاقتها بالتضخم: إن مشكلة البطالة مشكلة قديمة عانت منها كل الشعوب، ولحده نتائجها وتأثيراتها في النظام الرأسمالي، دفعت بعدد كبير من المفكرين من مختلف مدارس الاقتصاد السياسي إلى محاولة التعرف على العوامل والمتغيرات التي تؤدي إلى ظهور البطالة وتفاقمها، الأمر الذي يكشف عن وجود اختلافات واضحة فيما بين النظريات المختلفة في هذا الصدد.

– النظريات الكلاسيكية المفسرة للبطالة: إن الكلاسيك قد آمنوا في مجال التوازن الاقتصادي العام بما يسمى " قانون ماي للمنافذ" والذي مفاده أن كل عرض سلعي يخلق مباشرة الطلب المساوي له، وتأسيساً على هذا القانون فإن التوازن الاقتصادي العام لدى الاقتصاديين الكلاسيك هو توازن التوظيف الكامل.

– النظرية الكينزية المفسرة للبطالة: اهتم الاقتصادي الانجليزي كينز بظاهرة البطالة اهتماماً كبيراً، بعد انتشارها على نطاق كبير خلال أزمة الكساد العالمي العظيم ويرفض كينز فكرة البطالة

الاختيارية، ويرى أن آليات النظام الرأسمالي لا تضمن بالضرورة تحقيق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج وأن البطالة تكون إجبارية، وتظهر في مرحلة التراجع من الدورة الاقتصادية بسبب انخفاض الطلب الكلي الفعال وما ينتج عنه من انخفاض في الطلب على الأيدي العاملة في أسواق العمل المختلفة يفترض كينزي في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى التوظيف، في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار، مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتاً

3. آثار البطالة:

1.3. أثر البطالة على الفرد

– الجانب النفسي : لا يوجد شيء أثقل على الفرد من الشعور بالحاجة المادية والمعونة من الآخرين خاصة عندما يكون الفرد مسئولاً عن أسرة وعليه تأمين حاجاتها. وتؤكد الاحصاءات أن هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم من جيل الشباب، وبالتالي يعانون من الفقر والحاجة والحرمان، وتخلف أوضاعهم الصحية، أو تأخرهم عن الزواج، وإنشاء الأسرة، أو عجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم. كما تفيد الاحصاءات العلمية أن للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية، كما لها آثارها على الصحة الجسدية. إن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات، ويشعرون بالفشل، وأهم أقل من غيرهم، كما وجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل، وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة كما وجد أن القلق والكآبة وعدم الاستقرار يزداد بين العاطلين، بل ويمتد هذا التأثير النفسي على حالة الزوجات، وأن هذه الحالات النفسية تنعكس سلبياً على العلاقة بالزوجة والأبناء، وتزيد المشاكل العائلية. وعند الأشخاص الذين يفتقدون الوازع الديني، يقدم البعض منهم على شرب الخمر و تعاطي المخدرات، بل ووجد أن 69% ممن يقدمون على الانتحار، هم من العاطلين عن العمل. و نتيجة للتوتر النفسي، تزداد نسبة الجريمة، كالقتل والاعتداء، بين هؤلاء العاطلين كما إن العاطلون عن العمل يتسمون بعد السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز كما إن معاناتهم تزداد بسبب الضيق المالي الناتج عن البطالة .

– الجانب الأمني والسياسي :

إن الفئات العاطلة التي لم تعد تؤمن بالوعد والآمال المعطاة لها تبدأ بالتمرد على المجتمع، ولا يمكن لومها، ولا يعني ذلك تشجيعها على التمرد على الوطن وأمنه، بل لابد من محاولة لتفهم موقف

الأخرين ومحاولة نشر العدالة السياسية والاجتماعية ومحاولة الاستماع للطرف الآخر وابداء رايه في المطالبة بحقه.

كما أنه لابد تلزم الأطراف المعنية متمثلة بالحكومة باحترام هذه الحقوق ,لأن المواطن في نهاية المطاف لا يطالب إلا بحق العيش الكريم والحفاظ على كرامته وإنسانيته في وطنه.

تشير الدراسات أن هناك علاقة بين الجريمة والبطالة ,لأنه كلما زادت البطالة زادت الجريمة , وترى هذه الدراسات أن السرقة هي أول أسباب البطالة، وكلما ازدادت البطالة زادت جرائم (القتل- الاغتصاب- الإيذاء)

– الجانب الاقتصادي :

إحدى نتائج ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، الذي يعتبر .أيضًا . من العوامل المشجعة على الهجرة، لان البلدان المصدرة للمهاجرين، و التي تشهد . غالبًا . افتقارًا إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلية للمهاجرين.

2.3. الاثار المترتبة على البطالة

1.2.3.1. الأثار المترتبة على البطالة بشكل عام

- انقطاع الدخل وعدم كفاية الدخل بسبب عدم توفر فرص عمل .
- عدم الشعور بالاستقلال الذاتي .
- انقطاع أفراد الأسرة عن التعليم مما يسبب انحراف احد أفراد الأسرة.
- تدهور الحالة الصحية .
- عدم توفر المسكن الملائم

2.2.3. الأثار الاجتماعية

– الجريمة والانحراف: إن عدم حصول الشاب على الأجر المناسب للمعيشة أو لتحقيق الذات فبالتالي يلجأ إلى الانحراف أو السرقة أو النصب والاحتيال لكي يستطيع أن يحقق ما يريد سواء المال أو ذاته.

- التطرف والعنف: نجد أن البعض من الشباب يلجأ إلى العنف والتطرف لأنه لا يجد لنفسه هدفاً محدداً وأيضاً كونه ضعيفاً بالنسبة لتلك الجماعات المتطرفة وبالتالي تكون هذه الجماعات مصيدة لهؤلاء الشباب.
- التسول: إن التسول هو النتيجة الحتمية التي يمكن أن يصل إليها الشخص الذي يعاني من البطالة، نتيجة لصعوبة الظروف التي تمر به قهراً وقسراً.
- تعاطي المخدرات: ونجد أن هناك منهم من يجد أن الحل في تعاطي المخدرات لأنها تبعده عن التفكير في مشكلة عدم وجود العمل وبالتالي توصل الفرد إلى الجريمة والانحراف.
- الشعور بعدم الانتماء ضعف الانتماء: و هو شعور الشاب بعدم الانتماء إلى البلد الذي يعيش فيه لأنها لا تستطيع أن تحقق له أو توفر له مصدراً للعمل وبالتالي ينتهي الشاب إلى أي مجتمع آخر يستطيع أن يوفر له فرصة عمل.
- الهجرة: بعض الشباب يجدوا أن الهجرة إلى بلاد أخرى هي حل لمشكلة عدم الحصول على عمل وأن العمل في بلد آخر هو الحل الأمثل.
- التفكك الأسري: ويكون السبب الرئيسي لهذا التفكك هو عدم الحصول على فرصة عمل وبالتالي تحدث كل هذه الأبعاد السابقة والتي تزيد من المشكلات الأسرية وكلها ناتجة عن المشكلة الرئيسية وهي البطالة

3.2.3. اثار البطالة على المجتمع :

البطالة مشكلة ناتجة عن مشكلات ومسببة لمشكلات أخرى ، فهي ناتجة عن مشكلات ارتفاع الأجور والاستعانة بالأيدي العاملة غير الوطنية ، وهي ينتج عنها مشكلات أخرى كبيرة تشكل البطالة سبباً رئيسياً لمعظم الأمراض الاجتماعية في أي مجتمع ، كما أنها تمثل تهديداً للاستقرار الاجتماعي والسياسي ، فالبطالة بمعناها الواسع لا تعني فقط حرمان الشخص من مصدر معيشته ، وإنما تعني أيضاً حرمانه من الشعور بأهمية وجوده كما أنه نتيجة للبطالة وقلة الدخل أو انعدامه تنشأ مشكلات كثيرة متشابكة ويأتي في مقدمتها الفقر وتدني مستوى المعيشة والمستويات الصحية والتعليمية والترويحية وغيرها ، وتفشي مظاهر اليأس وخيبة الأمل وعدم الرضا والإحباط وضعف الانتماء وقلة الولاء للوطن ، كما انه بسبب البطالة تزداد الهجرات من اجل البحث عن فرص عمل.

4. تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر.

1.4. أسباب تفشي البطالة في الجزائر: شهدت الجزائر خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات إلى فترة التسعينات ارتفاع كبير في معدل البطالة وصلت لحدود الـ 30%، راجع بالأساس للأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد خلال هذه الفترة كانخفاض في أسعار النفط و تراجع في معدل الاستثمارات إضافة للأسباب السياسية والاجتماعية كإخفاق خطط التنمية الاقتصادية مقابل نمو قوة العمل وتدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة في الجزائر.

- إخفاق خطط التنمية الاقتصادية.

بالتعمن في تطور النمو الاقتصادي في البلدان العربية عامة و في الجزائر خاصة، نجد أنها قد جاءت مخيبة للأمال ولم تحقق ما كان منتظرا منها، فلم ترفع مستوى نصيب دخل الفرد العربي بدرجة محسوسة (conseil national économique et social, 2006, p. 30)، وأشد من هذا أن الفجوة بين الدول العربية و الدول المتقدمة في تزايد مستمر لتباين معدلات النمو في كل منها (conseil national économique et social, 2006, p. 35)

المسألة من تأخرها عن مساعي التنمية، حيث يوعز ذلك إلى جمود الهيكل الاقتصادي للدول العربية إضافة إلى تأخرها في الجهود الإنمائية والصناعية، حيث نجد أن صناعاتها الآن بالضرورة ناشئة لا تستطيع منافسة منتجات الدول الصناعية إلا إذا توافرت لها دفع من أنواع الحماية. و ما يزيد من العقبات التي تواجهها الدول العربية نتائج تباطؤها في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي و فشل سياساتها الاقتصادية التي كان ينتظر منها تقليل تفاقم أزمة البطالة بها.

و من بين معوقات التنمية الاقتصادية كالاتي:

— فشل برامج التخطيط الاقتصادي و تفاقم أزمة المديونية الخارجية

على الرغم من الوفرة النفطية التي عرفتها الجزائر خاصة مع مطلع السبعينات، قد دلت دراسة أجراها مركز دراسات الوحدة العربية أن من أبرز مظاهر خطط التنمية الاقتصادية هو وقوع أغلب الدول العربية في مأزق المديونية الخارجية التي وصلت سنة 1995 إلى نحو 220 مليار دولار (المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، 2001، صفحة 161)

— تبعات تنفيذ برامج الخصخصة.

أدى تطبيق هذه البرامج إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال في شركات و مؤسسات القطاع العام. و في هذا الصدد يمكن الاستدلال بحالة الجزائر، فقد انتقل معدل البطالة من حدود 17% سنة 1986

إلى 30 % خلال السداسي الأول لسنة 1999 بسبب ما رافق الإصلاحات من تسريح للعمال و غلق للوحدات (عاقلي فضيلة، 2013، صفحة 6). وهو ما تنتج عن خصوصية مشروعات القطاع العام موجة تسريح هائلة من العمالة الموظفة لديها، وخاصة العمالة ذات الأجور المرتفعة أو خفض رواتب العمال الذين بقوا في وظائفهم. وقد أصبحت عمليات الخصخصة التي تجرى على نطاق واسع أكبر مصدر لنمو البطالة في البلدان العربية وخاصة الجزائر (عاقلي فضيلة، 2013، صفحة 7).

- إخفاق برامج التصحيح الاقتصادي.

فشلت أغلب برامج التصحيح الاقتصادي التي انتهجتها الدول العربية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في إحداث أي نمو اقتصادي حقيقي، و بنسب مقبولة تعمل على التخفيف من حدة البطالة في هذه الدول، فقد زادت من أعداد العاطلين عن العمل، وكذا إفقار قطاعات كبيرة من الشعب نتيجة لرفع الدعم على السلع والخدمات الأساسية. فنتج عن تطبيق هذه البرامج سياسات نقدية و مالية و توجهات اجتماعية زادت من حدة البطالة في هذه الدول، و منها بالخصوص الجزائر بحيث تخلت الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين و تقليص التوظيف الحكومي.

- نمو قوة العمل .

تتباين معدلات نمو القوى العاملة فيما بين الدول العربية، حيث يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لارتفاعها عن المتوسط العام للدول العربية، خاصة الجزائر وذلك في تسع دول هي الأردن، سوريا، اليمن، الجزائر، السعودية، العراق، عمان، لبنان و ليبيا، إذ تتراوح ما بين 3.2% و 5.5%. من المتوقع أن يستمر نمو معدلات القوى العاملة العربية لعدة عقود قادمة، مما يسمح بوصول أعداد كبيرة من العمالة لسوق العمل سنويا (الأخضر عزي، 2006).

- انخفاض الطلب على العمالة العربية عربيا و دوليا .

- تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة في الجزائر.

- تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة و خاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور و الضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار و بالتالي خلق الثروات و فرص العمل .

- استناد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات و ضعف الباقي الذي لا يمثل سوى 2% من الميزان التجاري الجزائري.

- عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلبى طموحاتهم .
- التزايد المستمر في استعمال الآلات و ارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل و تسريح العمال.
- الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات وأدت إلى تراجع مستوى الإستثمار المحلي و الأجنبي على حد سواء.

2.4. سياسات التشغيل و آلية مكافحة البطالة في الجزائر.

بسبب تفاهم مشكلة البطالة في الجزائر؛ انتهجت الحكومة الجزائرية جملة من الاصلاحات الاقتصادية على مراحل مختلفة منها:

1.2.4. سياسة الاصلاحات الاقتصادية بين سنتي 1990 و 2000.

بعد عشرية الثمانينات التي عرفت بعض الاصلاحات الاقتصادية إلا أنها كانت غير كافية في ظل تراجع أسعار المواد الخام و تزايد المديونية الخارجية و تناقص في التمويل الخارجي مما أدى على ضعف في تمويل الاستثمارات الجديدة نتج عنه تفاهم البطالة؛ و مع بداية التسعينات التي عرفت أوضاع سياسية غير عادية في الجزائر، انتهجت الحكومة برنامج التعديل الهيكلي الذي يهتم بتصحيح الاختلالات المالية و النقدية خاصة في ظل تفاهم مشكلة المديونية الخارجية و عجز في ميزان المدفوعات (أحمد شفير،، 2001، صفحة 128)، و بسبب الشروط المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي؛ عرف قطاع الشغل في الجزائر أزمة حادة بسبب تسريح العمال نتيجة برامج الخوصصة إذ وصل عدد المسرحين أكثر من 500 الف عامل بين سنتي 1994 و 1997، و في هذا الصدد عرف قطاع التشغيل تقليص في المخصصات المالية جراء تطبيق سياسة التقشف في برنامج التعديل الهيكلي إذ وصلت نسبة البطالة سنة 1999 في حدود 30%.

2.2.4. برامج الاستثمار العامة بين سنتي 2001 و 2014.

تحسن الوضع نوعا ما بعد سنة 1999 إلى غاية 2004 بعد تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية لما له من أهمية بالغة اقتصاديا و اجتماعيا كالحد من الفقر و تحسين مستوى المعيشة و تحديث النية التحية للإقتصاد الوطني و توفير مناصب العمل حيث انخفضت إلى 17,7% سنة 2004، حيث تم ضخ ما يفوق 525 مليار دج بما يعادل 7.7 مليار دولار

3.2.4. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بين سنتي 2005 و 2009.

خلال هذا الخماسي أعلنت الحكومة الجزائرية ضخ ما يقارب 4200 مليار دينار لمواصلة وتيرة دعم مخطط الانعاش الاقتصادي خاصة بعد ارتفاع النفط الجزائري و تراكم احتياطي الصرف، وهو ما حسن من مستوى المعيشة في مختلف القطاعات (السكن، التربية و التعليم، التعليم العالي، النقل، المنشآت القاعدية ...).

4.2.4. برنامج توطيد النمو الاقتصادي بين سنتي 2010 و 2014.

و هو برنامج يهدف لاستكمال البرامج التنموية و المشاريع الكبرى كالسكك الحديدية، الطرق، المياه، الطب، التنمية البشرية، التنمية الريفية، إنشاء المؤسسات الصغيرة و تمويل آليات التشغيل إذ خصصت الجزائر مبلغ ما يقارب 286 مليار دولار، حيث بلغت نسبة البطالة سنة 2013 في حدود الـ 9.8%.

5. تراجع معدلات التشغيل في الجزائر والآثار المترتبة عليها.

تعد البطالة واحدة من التحديات الكبرى التي تواجه الجزائر لما لها من آثارها الاجتماعية و الاقتصادية الخطيرة، وهو ما أدى إلى دق ناقوس الخطر من جراء عواقبها السلبية على الأمن الوطني، و مع ذلك فإن معدلات البطالة في الجزائر في تزايد مستمر.

1.5. تراجع معدلات التشغيل في الجزائر.

تعتبر معدلات البطالة في الوطن العربي عامة والجزائر خاصة الأسوأ في العالم أصبح تفشي البطالة بين فئة الشباب خاصة حملة الشهادات؛ و بالتالي أضحت مؤسسات التعليم و التدريب تبدو كأهم مولد للبطالة و الدخول المنخفضة و تعمل على هدر جهود التنمية البشرية (عاقلي فضيلة، 2013، صفحة 8)

2.5. الآثار المترتبة عن البطالة في الجزائر .

عرفت ظاهرة البطالة –في الجزائر- خلال الفترة الأخيرة تنام مثير للقلق مما يسبب العديد من الآثار السلبية على مختلف الأصعدة.

– الآثار الاقتصادية.

إن الحجم الحالي للبطالة المتنامي يوما بعد يوم يبعث على القلق و يسبب خسائر اقتصادية كبيرة نتيجة للتأثيرات السلبية لظاهرة العوامة؛ فوفقاً للتقارير الرسمية العربية، و من بينها التقارير الصادرة عن منظمة العمل العربية، أن هناك مؤشرات على اتساع هذه المشكلة و قصور العلاجات التي طرحت

حتى الآن، أما في الجزائر فقد تزايدت هجرة العقول الجزائرية في العقود الثلاثة الأخيرة لأسباب كثيرة منها عدم توفير الظروف المادية والاجتماعية التي تؤمن مستوى لائقا من العيش بالإضافة إلى ضعف الاهتمام بالبحث العلمي وعدم وجود مراكز البحث العلمي المطلوبة كل ذلك يؤثر على الإقتصاد الوطني (عاقلي فضيلة، 2013، صفحة 9)

– الآثار الاجتماعية .

تعتبر البطالة من أبرز المشاكل الاجتماعية التي تهدد إستقرار الجزائر، و قد ساهم تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية في الثمانينات وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينات في تفاقم ظاهرة البطالة وتدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام إقتصادي إشتراكي إلى نظام إقتصادي تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة، ومع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين؛ فمن خلال الإصلاحات الإقتصادية المتخذة في الجزائر نجد إعادة الهيكلة التي تعتمد على إستخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مما أثر على مستوى التشغيل، بالإضافة إلى إعتداد إجراء التصفية للمؤسسات المفلسة وبالتالي الإستغناء كليا عن العمالة، وإقرار الخصوصية التي تسعى إلى رفع درجة الكفاءة الإقتصادية للمؤسسات وإهمال الإعتبارات الاجتماعية أي تحقيق أقصى الأرباح بأقل التكاليف، وبالتالي التخلص من العمالة الزائدة، ومع تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الأساسية سنة 1992 أدت إلى تخفيض القدرة الشرائية وتدهور مستوى معيشة لأفراد لذلك نجد 14 مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة إجتماعية.

لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي المتبعة سنة 1994 إلى عدة إنعكاسات كون أن ذلك التعديل يتطلب سياسات إنكماشية من خلال الضغط على الطلب مما يقلص من مستويات النمو، وبالتالي تفجير فئات واسعة من السكان، لذلك فإن التكلفة الاجتماعية الناجمة عن التعديلات الهيكلية كانت معتبرة بالمقارنة بالنتائج المنتظرة والغير المضمونة (the world social, 1993, p. 17).

3.5. إستراتيجية الجزائر لحل مشكلة البطالة .

نتيجة للاختلالات التي طرأت على الجزائر خاصة في فترة التسعينات و التغيرات العالمية كالمديونية الخارجية وتدهور في أسعار المواد الأولية التي أثرت سلبا على الإصلاحات الاقتصادية و بدورها أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر، وهنا بزرت تحديات جديدة في الوقت الحاضر والمستقبل أمام سواق العمل الوطني، و إذا كانت هذه التحديات قد أصبحت واضحة للعيان، فلا بد من التساؤل حول ما

أنجزته الدول الجزائرية للخروج من مشكلة البطالة خاصة في أوساط الشباب لما يترتب عنها من نتائج سلبية، فقد اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات للتخفيف من ضغوط سوق العمل. ومن بينها:

– الوظائف المأجورة بمبادرة محلية :

منذ سنة 1990 تبنت الحكومة برنامجا خاصا للتخفيف من حدة البطالة التي ورثت عن نظام سابق له يسمى الإدماج المهني لسنة 1990 و الهدف منه هو توفير منصب مؤقت للشباب العاطل ، وذلك من خلال إنشاء صيغة جديدة لإدماج الشباب في الحياة المهنية، ويهدف هذا البرنامج إلى إنشاء وظائف شغل مأجورة بمبادرة محلية لدى المؤسسات أو الإدارات المحلية ثم تتولى الجماعات المحلية توظيف هؤلاء الشباب على أن تتلقى المعونة المالية من الصندوق الخاص بالمساعدة على تشغيل لمدة تتراوح من 3 إلى 12 شهرا والذي سمح بتوظيف 72.500 شاب في سنة 2004، إلا أن الوظائف المنشأة مؤقتة وتتركز في مجملها في القطاع الخدمي (عمار علوني، 2011، صفحة 5).

– الصندوق الوطني للتأمين من البطالة CNAC.

يعمل هذا الجهاز على إعادة إدماج العاطلين عن العمل والحفاظ على الشغل، وقد سمح بالإحتفاظ ب 1.837 منصب شغل، وفي سنة 2004 كرس هذا الجهاز إمكانية تمويل أنشطة العاطلين عن العمل الذين يتراوح سنهم من 35 إلى 50 سنة والذي سمح بالمصادقة على 20.642 ملف . وهدفه حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية خلال فترة مؤقتة قدرها ثلاث سنوات، ناهيك عن اعتماد فكرة خلق المؤسسات المتوسطة و الصغيرة خاصة بالبطالين الحاملين لشهادات التكوين المهني أو التعليم العالي أو خبرة في ميدان معين (تيرير علي، 2011، صفحة 9).

– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

أنشئت في سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-96 وتعمل على إعانة الشباب العاطل عن العمل لإنشاء مؤسسة مصغرة بحيث تقل تكلفتها عن 10 ملايين دج، وتشكل المؤسسات المصغرة إحدى الأوليات الهامة لترقية التشغيل الذاتي خاصة بعد تراجع دور الدولة في ترقية مناصب الشغل. وفي إطار هذا البرنامج في سنة 2004 تم إنشاء 6.677 مؤسسة مصغرة من خلالها تم توفير 18.980 منصب شغل، إلا أنه نجد تباين بين عدد المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة وتلك التي تم تمويلها فعلا من البنوك، حيث نجد 6.567 مشروع وافقت البنوك على تمويلها من بين 69.437 مشروع التي صادقت عليها الوكالة، لذلك من الضروري أن تساهم البنوك مع جهاز دعم تشغيل الشباب لإنجاز جميع المشاريع المقبولة ضمن هذا الجهاز و الذي يهدف إلى إدماج أنشطة الشباب في آليات السوق و

إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة والاستشارة (غرزي سليمة، 2008، صفحة 111)

– أشغال المنفعة العامة ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة.

يهدف هذا الإجراء المطبق سنة 1997 إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل المؤقتة في المناطق الأكثر تضررا من البطالة ، و ذلك من خلال فتح ورشات وأشغال كبرى مرتبطة بتنمية الهياكل القاعدية لمختلف البلديات مثل تجميل المحيط، صيانة شبكة الطرقات وشبكة صرف المياه، وقد بلغ عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها من خلال هذا الجهاز 175.131 منصب (مدني بن شهرة،، 2008، صفحة 282)

– عقود ما قبل التشغيل. CPE.

أنشئ هذا البرنامج سنة 1998 و الذي وجه لحاملين الشهادات الجامعية والتقنيين السامين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة ، وكذا طالبي العمل بدون خبرة مهنية والذين يطلبون العمل لأول مرة، ويتلقى المستفيد من هذا البرنامج خلال فترة 12 شهرا مقابل من طرف الدولة قدرا بداية بـ 6 آلاف دينار ثم عدل إلى 8 آلاف دينار جزائري وأخيرا بـ 12 آلاف دينار فيما بعد بالنسبة لخري الجامعات أما التقنيين السامين فيتقاضوا مبلغ قدر 4500 دينار ويستفيدون من التغطية الاجتماعية، إذ يهدف هذا البرنامج إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على الشهادات في سوق العمل واكتسابهم للتجربة (غال عبد الله، حمزة فيشوش ، 2011، صفحة 9)

– الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل.

أنشأ هذا الجهاز في سنة 2004 ويعمل على مرافقة القروض المصغرة ودعمها ومتابعتها ويخص هذا الجهاز الشباب العاطل عن العمل والحرفيين والنساء بالمنازل وتتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50.000 و400.000 دج.

– الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات ANDI.

و تتكون من مجموعة من الإدارات و الهيئات تهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الإستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها وتقديم المزايا الضريبية المرتبطة بالإستثمار والذي ينعكس إيجابا في إحداث مناصب العمل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة . منذ إنشاء الوكالة سنة 2001 بلغ عدد المشاريع المنجزة في النشاط الإنتاجي 6.616 مشروع بمبلغ 743.97 مليار دج مما سمح بتوفير 178 166

منصب شغل. وتتوقف فعالية هذه الوكالة على توفير محيط مشجع للإستثمار (دحماني محمد أدریوش، 2012، صفحة 225).

– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي 14/1 بتاريخ: 22 جانفي 2004 تهدف هذه الوكالة إلى ترقية الشغل الذاتي من خلال قروض مصغرة و هو موجه بالأساس للحرفيين و النساء الماكثات في البيت تتراوح قيمة القرض من 50.000 دج إلى 400.000 دج (عمار علوني، 2011، صفحة 6)

– الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM

تعتبر أقدم الهيئات العمومية للتشغيل في الجزائر أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 90/259 بتاريخ 08 سبتمبر 1990 المعدل و المكمل للأمر رقم 71/42 بتاريخ 17 جوان 1971. و تتكون من المديرية العامة و 11 مديرية جهوية و حوالي 165 وكالة محلية تهدف إلى تنظيم سوق الشغل و تسيير العرض و الطلب (بن طجين محمد عبد الرحمن، 2010، صفحة 73)

– صندوق الزكاة

أنشئ الصندوق سنة 2013 كان ينشط عن طريق لجان مركزية و ولائية قاعدية. ثم تم إنشاء المديرية الفرعية للزكاة سنة 2005 تهتم بالإشراف على جمع موارد الزكاة و توزيعها و تحديد طرق صرفها، إذ يتم منح قرض مصغر للقادرين على العمل و يتم التسديد في آجال 4 سنوات. إضافة لما سبق ذكره من مختلف أجهزة و وكالات التشغيل توجد بعض الأجهزة منها وكالة التنمية الإجتماعية ADS التي تهدف على محاربة الفقر و البطالة و التهميش الإجتماعي، و كذلك صندوق دعم تشغيل الشباب FAEJ الذي يهدف إلى إنشاء تعاونيات يساهم فيها الشباب بنسبة 30 % و الباقي مساهمة البنك.

فمن خلال ما سبق ذكره من دور الدولة في امتصاص البطالة من خلال مختلف الأجهزة التي إتبعها الحكومة قصد امتصاص البطالة و تخفيف ضغط سوق العمل إلا أنها في عمومها ظهرت عاجزة و غير دائمة إضافة إلى أن الدولة أنفقت عليها مبالغ طائلة في الوقت الذي ما تزال فيه البطالة في تزايد مستمر خاصة في الفترة الأخيرة منذ سنة 2014 و هذا ما يشكل تحدي اجتماعي جديد للاقتصاد الجزائري.

6. آفاق وتحديات سياسة التشغيل في الجزائر.

من خلال الجهود والسياسات المتعددة للقضاء على البطالة المنتهجة من طرف الدولة، خاصة وأنها ركزت على أهداف متعددة اجتماعية، اقتصادية، سياسية و جعلها أكثر واقعية في الوسط الاجتماعي والاقتصادي إلا أنها قابلتها العديد من المعوقات.

— آفاق سياسة التشغيل في الجزائر.

إن السياسة المتبعة في التشغيل بالجزائر في مجابهة مشكلة البطالة لا بد منها من اعطاء فاعلية في تجسيد البرامج في أرض الواقع.

— تجنيد أكبر قدر ممكن من الطاقات تماشيا مع متغيرات سوق الشغل.

— تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر لدعم و خلق مناصب شغل.

— ربط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمؤسسات الكبرى من شأنها زيادة خبرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التشغيل و منه توسع اختصاص الأخيرة.

— الدفع بعجلة الاستثمار المنتج.

— تدعيم استمرار كل برامج التشغيل المذكورة سابقا و تحسينها لتوفير احسن ظروف العمل.

— التطبيق التام لسياسات التشغيل المتبعة من خلال تطبيق التدابير القانونية و التنظيمية المرتبطة بها.

— تشجيع البنوك في التعامل بجدية في منح القروض الاستثمارية.

— تحديات و معوقات سياسة التشغيل في الجزائر.

اصطدمت سياسات التشغيل المتعددة في الجزائر بالعديد من المعوقات في سوق الشغل في الجزائر نذكر منها:

— عدم توافق بين قوى العرض و طلب العمل، حيث أن عدد المتخرجين من الجامعات و المعاهد لا يتوافق مع عروض العمل.

— عدم التحكم في الآليات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي شرعت الدولة في تنصيبها قصد معالجة هذه الظاهرة، ولاسيما تلك التي كلفت بتنظيم و تأطير سوق العمل، (مثل الوكالة الوطنية للتشغيل التي لم تتمكن من تحقيق سوى 25% من الحجم الذي كان يستوجب عليها تحقيقه من

التوظيف سنة 1996 بعدما كانت هذه النسبة سنة 1987 تفوق 87%) التي تفتقر لوسائل التقويم والقياس الإحصائي الكافية حول حقيقة البطالة في أوساط الشباب

— الاعتماد في التوظيف على القطاع العمومي وهذا ما ينتج عنه البطالة المقنعة في ظل هشاشة و ضعف المؤسسات الاقتصادية في استقطاب العاطلين عن العمل.

— سياسة التوظيف عن طريق عقود ما قبل التشغيل والأيادي البيضاء، هذه العقود التي أقصاه أربع سنوات على ابعد تقدير، وهذا ما يؤدي في الكثير من الأحيان إلى انتهاء العقود و بالتالي التوجه نحو البطالة.

— من ابرز التحديات التي تواجه الحكومة الجزائرية في هذا المجال أي في مجال التشغيل العمل الغير منظور أي L'Economie Informels وهو البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل، أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة، هذا النوع من العمل الذي يشكل بؤر استغلال فاحش للعديد من العديد من الشباب الذي عادة ما يكون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال، سواء في مجال ظروف العمل، أو في الأجور، أو مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل، وفي غياب أو ضعف الهيئات الرقابية (غاليم عبد الله، حمزة فيشوش ، 2011، صفحة 7)

— ضعف روح المقاوالتية خاصة لدى الشباب و تفضيل العمل المأجور.

— ضعف المرونة بين الجانب الإداري و المالي وهذا ما يشكل عائق حقيقي أمام الاستثمار.

النتائج والمقترحات :

من خلال هذه الدراسة التي شملت مختلف سياسات التشغيل و دورها في امتصاص البطالة في الجزائر وأمام كل هذه التحديات والمعوقات السلبية التي كثيراً ما أعاقت نجاح سياسات التشغيل، تبرز مجموعة الآليات والبرامج والمخططات التي وضعتها البلاد كتحد إيجابي لمواجهة أثارها السلبية، يبقى العائق الاساسي في مواجهة مشكلة البطالة اعتماد الاقتصاد الجزائري على القطاع المحروقات من جهة و ضعف القطاع الخاص في استقطاب العمالة، و من جانب آخر كثرة طلبات العمل على القطاع العمومي مما سبب البطالة المقنعة.

و من النتائج المتوصل إليها خلال هاته الدراسة ما يلي:

— تعدد الآثار السلبية من تفاقم ظاهرة البطالة في الجزائر و ما صاحبها من انتشار للفقر و الآفات الاجتماعية الأخرى.

- الدور الإيجابي من حيث السياسات التشغيل التي اقترتها الحكومة الجزائرية في امتصاص البطالة، و الجانب السلبي في كونها ظرفية فقط حيث يحال غالبية المتعاقدين في مختلف صيغ العقود للبطالة مرة اخرى.
- الاعتماد في توظيف خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس العليا على القطاع العمومي.
- اعتماد المداخل على قطاع المحروقات وهو ما لاحظناه في برامج التنمية الاقتصادية و المشاريع الكبرى تكون مرتبطة بالسوق النفطية، و في حالة العكس تطبق سياسة التقشف و بالتالي من الأجدر توجيه الجزء الأكبر في خلق و إنشاء مؤسسات بطريقة و أطر تنظيمية محكمة من شأنها تكون بديلة في عمليات الانتاج و كذا توظيف العمالة .
- عدم توجيه الفوائد - بشكل كاف - خاصة خلال البجوحة المالية في إعادة بعث القطاع الفلاحي الذي من شأنه توفير مناصب شغل عديدة و في مختلف طبقات المجتمع.
- و من المقترحات؛ التي ارتأينا أن تكون على النحو التالي:
- وضع استراتيجية وطنية فاعلة لمعالجة البطالة .
- تشجيع مشاريع الاستثمار و جذب رؤوس الأموال الأجنبية على أن تكون الأيدي العاملة جزائرية .
- الحد من هيمنة القطاع النفطي و البحث عن مصادر اخرى لدعم الاقتصاد الوطني.
- منح القروض المصرفية وفق الية معينة للعاطلين عن العمل على أن يسبق ذلك برنامج تدريب و تطوير قابليات هؤلاء العاطلين خاصة فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات المصغرة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قصد تفادي الإفلاس و بالتالي تسريح العمال.
- دعم تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشروعات القطاع الخاص و إزالة كل العقبات التي تعترضها.
- إعادة النظر في تشغيل الأجانب في ظل وجود كفاءات جزائرية و حصرهم في مهن محددة.
- ضبط الاستيراد الخارجي و تشجيع الصناعة الوطنية.
- إعادة النظر بالسياسات النقدية و المالية في الجزائر من خلال التحكم بعرض النقد و سعر الفائدة و كذلك الانفاق العام .
- مراجعة وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و كذا مراكز التكوين و المعاهد و المدارس العليا لسياساتهم بشأن اعداد الخريجين و متطلبات سوق العمل.

8. قائمة المراجع

- 1-the world social. (1993). *Report on the world social situation* , United Nations.
- 2-conseil national économique et social. (2006). *en coopération avec le programme des nations unies pour le développement , rapport national sur le développement humain* , . Alger.
- 3-أحمد شفير.. (2001). *الاصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل - دراسة حالة الجزائر- رسالة الماجستير*، جامعة الجزائر.
- 4-الأخضر عزي. (2006). ، *فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة*، ، السنة الثالثة، العدد 26، جانفي . *مجلة علوم إنسانية*.
- 5-المجلس الإقتصادي والإجتماعي. (2005). ، *الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني سنة 2004*. الجزائر.
- 6-المجلس الإقتصادي والإجتماعي. (2007). ، *الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الأول سنة 2006* . الجزائر.
- 7-المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي. (2001). ، *التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000* . الجزائر.
- 8-بن طجين محمد عبد الرحمن، . (2010). *دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008. مذكرة ماجستير*، جامعة قاصدي مرباح بورقلة.
- 9-تبرير علي. (2011). ، *استراتيجية التشغيل في الجزائر و دورها في معالجة البطالة*،. *ملتقى حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة*،. جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
- 10-دحماني محمد أدريوش. (2012). ، *إشكالية التشغيل في الجزائر*،. *أطروحة دكتوراه*. جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان.
- 11-سوزان حسن أبو العينين. (2004). ، *الفقر في الدول العربية، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة*، . *المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة*،.
- 12-عاقلي فضيلة. (2013). ، *مداخلة بعنوان البطالة تعريفها أسبابها و آثارها الاقتصادية (سياسة التشغيل في الجزائر)*،. *ملتقى وطني*. جامعة الحاج لخضر- باتنة.

- 13- علي غربي،. (2002). عولمة الفقر،. يوم دراسي تحت عنوان : التحديات المعاصرة. جامعة قسنطينة، الجزائر.
- 14- عمار علوني. (2011). ، دور الهيئات في دعم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في معالجة البطالة، دراسة تقييمية لولاية سطيف،،. ملتقى حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة. جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
- 15- غالم عبد الله، حمزة فيشوش . (2011). ، إجراءات و تدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر، ،. ملتقى حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة. جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
- 16- غرزي سليمة. (2008). ، دراسة قياسية لمشكلة البطالة في الجزائر. رسالة الماجستير. جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان.
- 17- محمد جلال مراد. (2010). ، البطالة و السياسات الإقتصادية، . جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
- 18- مدني بن شهرة،. (2008). الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل: التجربة الجزائرية، . دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان.
- 19- ياسر محمد جاد الله محمود. (2006). ، العولمة و الفقر في مصر،. ملتقى دولي :قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية،. الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع، القاهرة.